وقال يس اي سوآ كان التقابل بحسب الذات ام لا كالقصاص والحياة فان
القصاص انما كان مقابلا للحياة ومضادا لها باعتبار ان فيه قتلا والقتل
يقابل الحياة فجعل ما يشتمل عليه مقابلا في الجملة اهـ والظاهر ان مقابلة
القتل للحياة ليست ايضا ذاتية بل باعتبار اشتماله على الموت المقابل
للحياة فتكون مقابلة القصاص للحياة بواسطة اشتماله على القتل المشتمل
على الموت المقابل للحياة وان شئت قلت مقابلة القصاص للحياة باعتبار
اشتماله على الموت      وايجاز الحذف من اضافة المسبب الى السبب
اما جزء جملة المراد بجزء الجملة ما ليس مستقلا كالشرط وجوابه وبالجملة
المستقل واشار الشم بقوله عمدة كان او فضلة الى انه ليس المراد بالجزء هنا
احد ركني الجملة بل ما يشمل الفضلات على ان كون حقيقة الكلام الذي يترادفه
الجملة على قول هي المسند اليه والمسند وما عداهما خارجة عن حقيقته
مذهب ابن الحاجب وذهب البعض الى ان حقيقة الكلام ما اشتمل عليه
من عمدة وفضلة فتدبر      بدل من جزء جملة بدل كل وانما لم يجعله نعتا
لانه عطف عليه ما لا يصح نعتا وذلك قوله صفة وشرط لعدم اشتقاقهما
فجعل الكل بدلا ليصح الاعراب فيها جميعا لان المعطوف على البدل بدل
وعلى النعت نعت      نحو واسأل القرية بناء على انه لم يرد بالقرية اهلها
مجازا مرسلا والا فلا حذف وكذا على القول بانها على حقيقتها والسؤال على
وجه الاعجاز كما قاله التاج السبكي قال لا يقال الاصل عدم هذا الاحتمال لانا
نقول هذا معارض بان الاصل عدم المجاز وقال العضد انه ضعيف ونقل داود
الظاهري ان اسم القرية مشترك بين المكان واهله كذا في يس      متى اضع
العمامة تعرفوني يحتمل ان المعنى متى اضع عمامة الحرب وهي البيضة او
المغفر على راسي تعرفوني وشجاعتي ويحتمل ان المعنى متى اضع العمامة      هي الزردية اهـ شيخنا
عن وجهي الساترة له عرفتموني ولا تجهلوا وجهي لشهرتي مع ق      اي
ركاب لصعاب الامور الظاهر انه مبني مجازي وان المعنى الحقيقي صعاد العقبات
وقعت صفة لمحذوف بناء على جواز حذف الموصوف بالجملة من غير اشتراط
كون الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن او في كقولك ما منهم تكلم او ما فيهم
اي انكشف امره فيكون جلا لازما      او كشف الامور فيكون جلا متعديا      نجا

قوله



وقيل ملا ها هنا علم ولا شاهد فيه      مع الضمير اي المستتر      لا عن
الفعل وحده والا لكان مصروفا لان هذا الوزن لا يختص بالفعل      وكان
وراءهم اي امامهم على بعض التاويل      او شرطا كما مر نحو قوله تع فالله
هو الولي اي ان ارادوا وليا فالله هو الولي      في آخر باب الانشاء قوله
وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها الخ ع ق      او جواب شرط لا يخفى انه
لو كان الحكم فيجزء الشرط وكان الشرط قيدا كما دل عليه كلام المص في اول بحث احوال
المسند وشرحه الشم المحقق ووافقه السيد السند في انه مذهب المفتاح
والمص لكان حذف جزء الشرط من حذف الجملة وابقاء قيدها كما في قوله ليحق الحق
فانه لا فرق بينهما في حذف اصل الجملة وابقاء متعلقه اهـ المطول وكتب ابن ما نصه
الفرق بين حذف الجواب هنا وحذفه في قوله وان خلت الخ حيث جعل ذلك
من المساواة وهذا من الايجاز انه هناك تقدم ما يدل عليه فكانه ذكر بخلافه
هنا فانه تاخر اي فضعفت الدلالة وكانه لم يذكر اهـ ق وقوله فكانه ذكر
بل قيل ان المتقدم هو الجواب      اما لمجرد الاختصار انظر حكمة ذكر النكت
في هذا دون غيره وما حكمة الاقتصار على هذه النكت مع انها قد تكون
غيرها كاختبار مقدار تنبه السامع اهـ وفي يس نقلا عن سم في حواشي
المطول خص هذا النوع بذكر نكت الحذف دون غيره مما قبله للاهتمام به لان
فيه حذف كلام براسه واقتصر على ما ذكره من النكت للاعتناء بما ذكره من
هاتين النكتتين لكثرة قصد الحذف لهما حتى كانه لا يكون الا لهما ولذا اوردهما
بالعبارة المشعرة بالحصر      نحو واذا قيل الخ الاية ناقش فيه في العروس
فقال يمكن ان يكون ذلك من القسم الثاني بان يكون حذف اشارة الى انهم
اذا قيل لهم ذلك فعلوا شيئا لا يحيط به الوصف واما القصدان تذهب نفس
السامع كل مذهب ممكن اهـ      لا يحيط به الوصف وذلك عند قصد المبالغة
لكونه امرا مرهوبا او مرغوبا في مقام الوعيد او الوعد والقرائن تدل على هذا
المعنى ويلزم من كونه بهذه الصفة فيما يظهره المتكلم ذهاب نفس السامع
ان تصدى لتقديره كل مذهب فما من شيء يقدره فيه الا ويحتمل ان يكون ثم
اعظم من ذلك وهذان المعنيان اعني كونه لا يحيط به الوصف وكون نفس
السامع تذهب فيه كل مذهب فتحير مفهوميهما مختلف ومصدوقهما متحد [illegible]

Copyright © King Saud University